المرصد

عين على الأحداث

الخميس 22 أكتوبر 2020 | 29 صفحة | العدد 135 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

إتفاقات الفرقاء الليبيين

حل في الأفق أم فشل جديد؟

لقاءات «بوزنيقة» حول ليبيا

هل يصدق تفاؤل المجتمعين؟

العقوري يكشف تفاصيل ما تم الاتفاق عليه في بوزنيقة المغربية

29

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

مشاورات وتوافقات

تفاؤل يشوبه الحذر في الملف الليبي

مجلة «المرصد»

شهدت الاسابيع القليلة الماضية تحركات دولية مكثفة في الملف الليبي في محاولة لايجاد حلول قادرة على كسر جدار الأزمة المستعصية في البلاد منذ سنوات وتحقيق توافق بين الفرقاء الليبيين ينهي حالة الانقسام التي أذكت جذوة الصراعات وعمقت مأساة البلد منذ التدخل الغربي فيه في العام 2011 والذي اغتال الأمن والاستقرار وألقى به في غياهب الفوضى وتكالب المصالح الداخلية والخارجية.

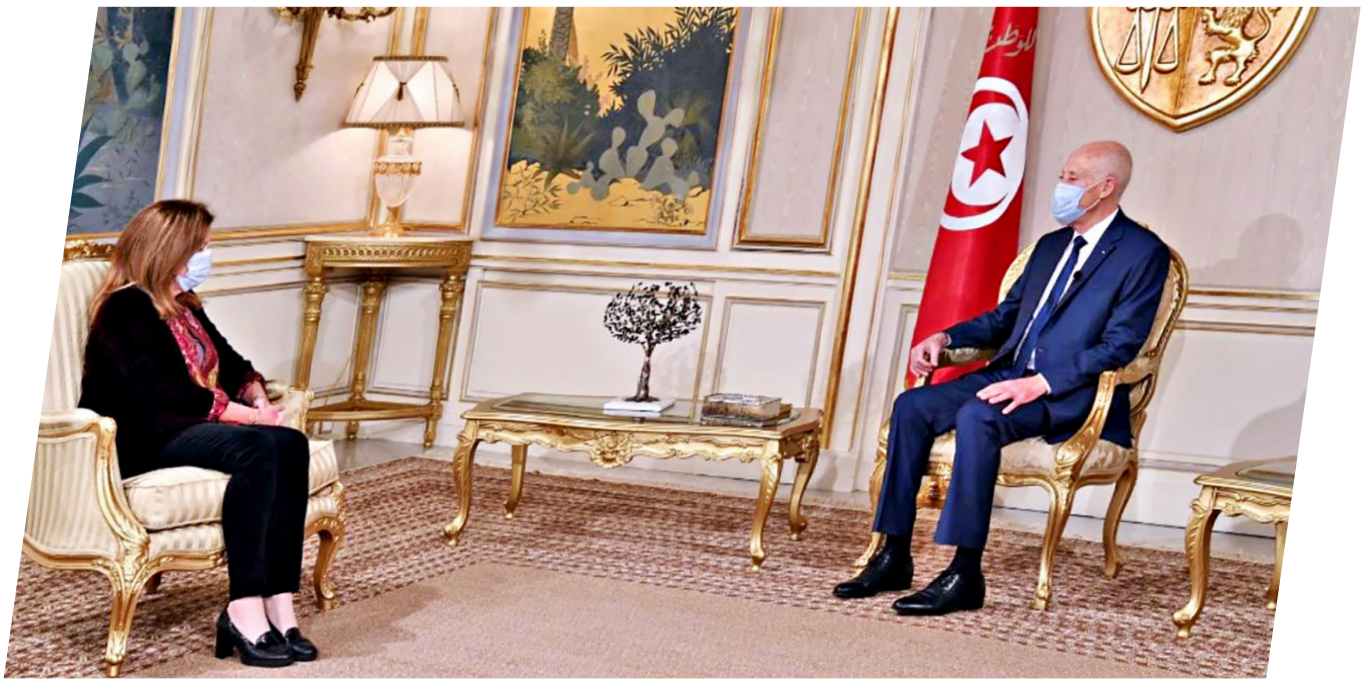

وأثمرت التحركات المتسارعة عن اتفاقات بين الفرقاء الليبيين أحاط بها التفاؤل والترحيب وسط حذر متواصل تفرضه تجارب سابقة لاتفاقات لم يكتب لها النجاح بسبب التطورات المستمرة التي تشهدها الساحة الليبية نتيجة تباين وجهات النظر وتعنت الاطراف المتصارعة ناهيك عن التدخلات الخارجية التي تفرض في كل مرة أجندات مختلفة تربك المسار السلمي في البلاد.

في بوزنيقة المغربية،خاض وفدين عن مجلس النواب في طبرق ومجلس الدولة في طرابلس جولات من المشاورات انتهت بتوقّيع طرفي النزاع في ليبيا،الثلاثاء 06 أكتوبر 2020، على اتفاق حول آليات ومعايير توزيع المناصب القيادية في الوظائف السيادية، في خطوة مهمة في اتجاه توحيد مؤسسات البلاد، بعد سنوات من الانقسام والصراع.

وأعلن وزير خارجية المغرب، عن توافقات مهمة بعد جولة المفاوضات الليبية في بوزنيقة، مؤكداً «توصلهم إلى تفاهمات على توزيع المناصب السيادية».وأكد أن الحوار السياسي الليبي الليبي في بوزنيقة المغربية، مكن من التوصل إلى توافقات، مشدداً على الحياد الإيجابي من المغرب في مساعدة الليبيين وقال «الروح الإيجابية للمفاوضين الليبيين، مكنت من التوصل لتوافقات ليبية ليبية.

وقال وزير الخارجية المغربي انه «يوم انطلق هذا الحوار الليبي، لا أحد كان يراهن عليه في البداية، وهناك من حكم عليه مسبقا بالفشل»،مبينا أن ما قامت به الرباط هو فسح المجال لليبيين، ليتناقشوا ويصلوا إلى توافقات، مضيفاً «أن هذه المقاربة تعطي لليبيين، ما هم أهل له: حل مشاكلهم بأنفسهم».

ووصف بوريطة ما جرى في المغرب من تبادل للمحاضر بين الوفدين الليبيين، بأنها لحظة مهمة.

وجاء التوقيع بعد جولتين من مفاوضات واجتماعات مطولة، جمعت بين ممثلين من المجلس الأعلى للدولة والبرلمان الليبي في مدينة بوزنيقة المغربية، حول توزيع 7 مناصب سيادية في البلاد، وهي محافظ المصرف المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس جهاز الرقابة الإدارية ورئيس هيئة مكافحة الفساد، إضافة إلى رئيس وأعضاء

أثمرت التحركات المتسارعة عن اتفاقات بين الفرقاء الليبيين أحاط بها التفاؤل والترحيب وسط حذر متواصل تفرضه تجارب سابقة لاتفاقات لم يكتب لها النجاح بسبب التطورات المستمرة التي تشهدها الساحة الليبية.

المفوضية العليا للانتخابات ورئيس المحكمة العليا ومعهم منصب النائب العام.

وجاءت جولات الحوار الليبي في المغرب بعد حراك سياسي ودبلوماسي تلا الإعلان عن قرار لوقف إطلاق النار على طول جبهات القتال في ليبيا.واعتبر مراقبون أن توقيع الاتفاق في بوزنيقة يمثل أملا كبيرا للتوصل إلى تسوية سياسية نهائية وشاملة في ليبيا.ومن شأنه أن يكون تمهيدا ايجابيا للاجتماعات القادمة بين الفرقاء بهدف إنهاء النزاع الليبي وتحقيق السلام والاستقرار في البلاد.

ومن بوزنيقة المغربية الى الغردقة المصرية، التي اتفق فرقاء ليبيا خلال اجتماعاتهم فيها، مساء الإثنين 28 سبتمبر 2020، على تشكيل هيئة عسكرية مشتركة تضم جميع الليبيين. ووقع المشاركون في الاجتماع، الذي يندرج ضمن لقاءات المسار العسكري – الأمني الليبي (5+5) برعاية الأمم المتحدة، على مذكرة تفاهم أولية تنص على تشكيل هيئة عسكرية تضم جميع الطوائف الليبية.

ومن المقرر أن تعرض اللجان العسكرية الليبية بالغردقة توصياتها للبعثة الأممية، حيث إن إنشاء قوة ليبية للتدخل السريع من الجيش والشرطة، مهمتها حماية مقر الحكومة الليبية ومنشآت النفط.وتضمن الاتفاق بين فرقاء ليبيا أيضاً، توزيع المناصب العسكرية بحسب الأقاليم الليبية، ضمن خطط دمج أبناء ليبيا فى مؤسسة عسكرية موحدة، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية المختلفة.

وتضمنت التوصيات أيضا إيقاف حملات التصعيد الإعلامي وخطاب الكراهية واستبداله بخطاب التسامح والتصالح ونبذ العنف والإرهاب، الإسراع في فتح خطوط المواصلات الجوية والبرية بما يضمن حرية التنقل للمواطنين بين كافة المدن الليبية.ورحبت الأمم المتحدة بالنتائج التي توصل إليها الوفدان، على أمل أن يسهم هذا التطور الإيجابي في تمهيد الطريق أمام الأطراف الليبية نحو الاتفاق على وقف نهائي ودائم لإطلاق النار في وقت قريب.

وعلى وقع هذه الاتفاقات الايجابية،

> توقّيع طرفي النزاع في ليبيا،الثلاثاء 06 أكتوبر 2020، على اتفاق حول آليات ومعايير توزيع المناصب القيادية في الوظائف السيادية، في خطوة مهمة في اتجاه توحيد مؤسسات البلاد، بعد سنوات من الانقسام والصراع.

شهدت العاصمة الألمانية برلين اجتماعا وزاريا بشأن ليبيا عبر دائرة تلفزيونية وبرعاية ألمانية ودولية.وقد رحّب المشاركون بالمؤتمر في البيان الختامي بالمحادثات الجارية بشأن الإدارة العادلة لعائدات النفط بين جميع مناطق ليبيا، كما حثوا السلطات الليبية على إجراء إصلاحات اقتصادية وإعادة توحيد المؤسسات المالية.

وشارك في الاجتماع الدول التي شاركت في مؤتمر برلين ودول جوار ليبيا الست، إضافة إلى دول لجنة المتابعة مثل سويسرا وهولندا.وطالب المشاركون، في المؤتمر، بإخراج المرتزقة وتثبيت وقف إطلاق النار، مع ضرورة الالتزام بحظر توريد السلاح المفروض من مجلس الأمن على ليبيا.

وقال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس خلال مؤتمر صحافي في برلين: «هناك أسباب لإبداء تفاؤل حذر»، لافتا إلى وجود «مؤشرات لدى طرفي النزاع للانتقال من المنطق العسكري إلى المنطق السياسي».وأضاف ماس الذي ترأس الاجتماع عبر الفيديو مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش على هامش جلسة الجمعية العامة للمنظمة الأممية:»نعتقد أن ثمة فرصة تتيح جعل الأمور التي كانت مستحيلة في الأسابيع الماضية ممكنة».

ومن جانبه قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريس، في كلمته خلال المؤتمر: «لا بد من تنفيذ توصيات مؤتمر برلين مع الالتزام الكامل بحظر السلاح المفروض على ليبيا».وشدد جوتيرس على ضرورة وقف الدول الخارجية نقل الأسلحة إلى ليبيا وغيرها من أشكال الدعم العسكري.ودعا الأمين العام للأمم المتحدة كاف الأطراف الليبية إلى مواصلة العمل من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار والمشاركة في الحوار السياسي.

وينضاف الى هذه التطورات الايجابية التحركات المتصاعدة لدول الجوار في الملف الليبي وهو ما يمثل بحسب كثيرين مؤشرا ايجابيا نظرا للدور الهام لهذه الدول في حل الأزمة المستمرة في البلاد.ويمثل احتضان تونس للاجتماع المباشر الأول لملتقى الحوار السياسي الليبي مطلع نوفمبر المقبل،مجالا جديدا لدول الجوار لمزيد الانخراط في الملف الليبي.

وكانت رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالإنابة ستيفاني وليامز، أعلنت، مساء السبت 10 اكتوبر 2020، رسميا، احتضان تونس للمحادثات الليبية المرتقبة، خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.وأوضحت وليامز في بيان نشرته البعثة الأممية أن تونس ستستضيف الاجتماع المباشر الأول لملتقى الحوار السياسي الليبي مطلع شهر نوفمبر المقبل، وذلك عقب إجراء المحادثات التمهيدية عبر الاتصال المرئي بسبب جائحة كورونا.

وأعرب الرئيس التونسي قيس سعيد خلال لقائه رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالنيابة ستيفاني وليامز،الإثنين 12 أكتوبر 2020،عن ارتياحه لتتويج مسار من التنسيق والتشاور بين تونس وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا باختيار بلاده لاحتضان هذا الاجتماع الهام الذي سيلتقي فيه كل الفرقاء الليبيين

> اتفق فرقاء ليبيا خلال اجتماعاتهم في الغردقة، مساء الإثنين 28 سبتمبر 2020، على تشكيل هيئة عسكرية مشتركة تضم جميع الليبيين. ووقع المشاركون في الاجتماع، على مذكرة تفاهم أولية تنص على تشكيل هيئة عسكرية تضم جميع المكونات الليبية.

من أجل استئناف العملية السياسية، مؤكدا استعداد تونس لوضع كل الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للمساهمة في إنجاح هذا الاستحقاق الهام.

ومن جهتها،أعربت الحكومة الجزائرية عن رغبتها في إشراكها في جولات الحوار الليبي التي تجري الآن،واستعدادها لتقديم يد العون من ناحية التدريب والتأهيل للكيانات الشرطية والأمنية لكافة المجموعات الراغبة في الانخراط في الأجهزة الأمنية.وجاء ذلك خلال لقاء بين سفير الجزائر لدى ليبيا مالك عبد القادر حجازي مع وزير الخارجية بحكومة الوفاق محمد سيالة، بحسب المكتب الإعلامي لوزارة الخارجية بحكومة الوفاق.

وتسعى بلدان الجوار الليبي إلى إعادة تنشيط دورها في ليبيا خاصة وأنها تعاني كثيرا من تداعيات الازمة في هذا البلد منذ سنوات.وهو ما يمكن أن يتجدد في ظل تصاعد المخاوف من امكانية تحول الأراضي الليبية الى ملجأ جديد للعناصر الارهابية خاصة مع انتشار آلاف المرتزقة الذين أرسلتهم تركيا من سوريا نحو ليبيا لدعم حكومة الوفاق المتحالفة معها.

ويرى مراقبون،أنه من الطبيعي جدا أن يكون لدول الجوار دور فعال ومؤثر في الأزمة الليبية باعتبار أنها تتشارك مع ليبيا في الحدود والمصالح، وبالتالي في المسألة الأمنية والاقتصادية.ويشير هؤلاء لى أن دول الجوار تسعى للمساعدة في استقرار ليبيا.ولطالما شددت تصريحات السياسيين الليبين على أهمية الدور خاصة في ملف مكافحة الإرهاب وحماية وتأمين الحدود المشتركة.

وتشير هذه التطورات المتسارعة الى رغبة دولية ملحة لانهاء الأزمة المستمرة منذ سنوات في ليبيا وانهاء الصراع الذي يمثل خطرا يتجاوز حدود ليبيا خاصة مع انتشار المرتزقة والجماعات الارهابية في البلد النفطي.وبالرغم من التفاؤل الكبير الذي يحيط بهذه التطورات والمؤشرات الايجابية فان الحذر مازال قائما خاصة مع تواصل محاولات اجهاض الحلول السلمية من تركيا وحلفائها حيث تسعى أنقرة الى استمرار الفوضى في ليبيا بما يمكنها من تدعيم نفوذها وتمرير اتفاقاتها المشبوهة التي يبدو أن التوافق الليبي يهدد بانهائها

> يمثل احتضان تونس للاجتماع المباشر الأول لملتقى الحوار السياسي الليبي مطلع نوفمبر المقبل،مجالا جديدا لدول الجوار لمزيد الانخراط في الملف الليبي.

لقاءات بوزنيقة حول ليبيا

هل يصدق تفاؤل المجتمعين؟

شريف الزيتوني

لم يكن المغرب بعيدا عن الأزمة الليبية في أغلب مراحلها خلال السنوات الأخيرة. ربما فهمت الرباط أن البقاء في موقع المشاهد لن يفيدها هي في مستوى لعب أدوار إقليمية هامة، ولن يفيد الليبيين شئ إذا غاب دور جيرانهم وأشقائهم وهم الأكثر معرفة بأزمتهم، وعلى ذلك اختارت المشاركة في أغلب المشاورات وكانت مقرا في نهاية 2015 لاتفاق الصخيرات الذي يَبقى إلى اليوم محتميا بـ«الشرعية» الدولية رغم غياب الشرعية الشعبية باعتباره ركّز سلطة على غير الصيغ المعروفة للإرادات العامة، وهي اليوم مقرا أيضا لمشاورات جديدة في مدينة بوزنيقة من أجل إيجاد حل للأزمة التي بدأت لقاءاتها تعطي أملا في حل مرتقب.

في السادس من سبتمبر الماضي وإلى غاية العاشر منه كانت مدينة بوزنيقة المغربية على موعد مع لقاء استثنائي بين ممثلين عن مجلس النواب الليبي في طبرق وممثلين عن المجلس الأعلى في طرابلس. اللقاء كان أشبه بالمفاجأة رغم أن مسار الأحداث منذ منتصف أغسطس الماضي كان يلمح إلى تطورات ما وفق تفاهمات أغلبها دولية لإنهاء وضع الاقتتال الذي دام لأثر من سنة، لكنه يعطي انطباعا على الدور الذي يقوم به المغرب في ما اعتبره مراقبون مواصلة لاتفاق الصخيرات لكن بشكل أكثر تمثيلية وهذا يظهر أساسا من خلال التصريحات المختلفة بين الفرقاء الذي يبرون في اجتماع بصيص أمل في فتح صفحة جديدة من الصراع الداخلي الليبي تكون بادرة نحو حل نهائي يقطع مع الحرب مهما كانت درجة الاختلاف.

ولا ينكر المتابعون حجم الصعوبة في التعامل مع أزمة بحجم الأزمة الليبية، لكن حضور جسميْن كانا قبل فترة قصيرة على طرفي نقيض، وعلى طاولة واحدة في بوزنيقة غيّر من فكرة الطريق المسدود وأعاد التفاؤل للمتابعين خاصة في الداخل الذين أصبحوا يطمعون في أي عملية من شأنها أن توقف نزيف الدماء على الأرض الليبية.

اللقاء الذي عقد على مرحلتين، دخل فيه المغرب على أعلى مستوى، من خلال حضور المسؤولين الكبار في الدولة وعلى رأسهم وزير الشؤون الخارجية ناصر بوريطة، الذي قال في تصريحات صحفية إنه عند انطلاق «الحوار الليبي، لا أحد كان يراهن عليه ... وهناك من حكم عليه مسبقا بالفشل»، لكنه «وبفضل عزيمة الطرفين وروحهما الإيجابية، وبفضل مساندة رئيسي المجلسين، تم تحقيق تقدم مهم». وقد أفرز اللقاء الأول تفاهمات "مهمة" تتعلق بتحديد معايير لـ" إنهاء حالة الانقسام المؤسساتي، ووضع حد للفساد وإهدار المال العام".

والأمر الذي يجعل من بوزنيقة محل تفاؤل

لا ينكر المتابعون حجم الصعوبة في التعامل مع أزمة بحجم الأزمة الليبية، لكن حضور جسميْن كانا قبل فترة قصيرة على طرفي نقيض، وعلى طاولة واحدة في بوزنيقة غيّر من فكرة الطريق المسدود وأعاد التفاؤل للمتابعين خاصة في الداخل الذين أصبحوا يطمعون في أي عملية من شأنها أن توقف نزيف الدماء على الأرض الليبية.

أن المغرب باعتباره بلد الإشراف، يحظى بثقة أغلب الطيف السياسي الليبي، باعتباره تجنب خلال كل سنوات الأزمة أن يتموقع في صف أحد الفرقاء، بالإضافة إلى التوازن المعتمد في تصريحات مسؤوليه حول ليبيا، وحتى في قلب اتفاق الصخيرات وما خلفه من ردود فعل محلية رافضة، بقي المغرب محافظا على دبلوماسية متوازنة لم تقطع تواصلها مع كل الأطراف.

واختتم اللقاء التشاوري الأول ببيان مشترك تلاه كل من عضو وفد مجلس الدولة محمد خليفة نجم، وممثل مجلس النواب يوسف العقوري، أشار إلى أن الحوار السياسي بالمغرب سار بشكل إيجابي ومشجع وهناك نية من الجميع في «تحقيق نتائج إيجابية وملموسة من شأنها تمهيد الطريق لإتمام التسوية السياسية الشاملة في ربوع البلاد».

ورغم أن الاجتماع كان بموازاة لقاء آخر تمهيدي في جنيف، إلا أن البعثة الأممية أثنت عليه، معتبرة أنه خطوة إيجابية من شأنها أن تكون له تداعيات سياسية في المرحلة المقبلة، بناء على ما تطمح إليه البعثة، بل إن الأمين العام للأمم المتحدة عبر عن دعمه لتلك اللقاءات مؤكدا أن لها دور إضافي يسهل على المنظمة الأممية مواصلة جهودها في الملف.

ويشمل الاتفاق الذي خلص خلال اللقاء الأول، إلى توزيع المناصب السيادية للدولة، وهي أساسا، محافظ مصرف ليبيا المركزي، ورئيس ديوان المحاسب، ورئيس جهاز الرقابة الإدارية، ورئيس هيئة مكافحة الفساد، ورئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات، ورئيس المحكمة العليا، والنائب العام. في حين جاء البيان الختامي للقاء الأخير الذي عقد في السادس من أكتوبر، بتوقيع محاضر حول ضوابط وآليات ومعايير اختيار شاغلي المناصب القيادية للمؤسسات المنصوص عليها في المادة 15 من الاتفاق السياسي الموقع

> في السادس من سبتمبر الماضي وإلى غاية العاشر منه كانت مدينة بوزنيقة المغربية على موعد مع لقاء استثنائي بين ممثلين عن مجلس النواب الليبي في طبرق وممثلين عن المجلس الأعلى في طرابلس. اللقاء كان أشبه بالمفاجأة رغم أن مسار الأحداث منذ منتصف أغسطس الماضي كان يلمح إلى تطورات ما وفق تفاهمات أغلبها دولية لإنهاء وضع الاقتتال الذي دام لأثر من سنة.

بالصخيرات في 2015، من بينها أن يكون الأشخاص المكلفون حاملين للجنسية الليبية دون غيرها، وقد تم الاتفاق على رفع التفاهمات إلى مجلسي الدولة والنواب من النظر فيها.

وفي الوقت الذي عبّرت فيه الأطراف الدولية وبعض السياسيين في الداخل عن تفاؤلهم، بلقاءي بوزنيقة، معتبرين أنه خطوة إيجابية من شأنها أن تحرّك الإشكاليات الكبرى في الأزمة، عبّر آخرون عن تخوفهم من أن تكون هذه الاتفاقيات كما سابقاتها، من بينهم عضور مجلس النواب إبراهيم الدرسي الذي اعتبر أن الأرضية العامة للحوار لازالت هشة وطرية.

من جانبه اعتبر رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الليبي الجامع محمد عبد السلام العباني، أن تقسيم المناصب السيادية بشكل مناطقي «يعد بادرة خطيرة وأكبر خطر على ليبيا وتهدد وحدتها»، بما يعني أن تلك المناصب تتم على الكفاءة بغض النظر عمن سيتم تكليفه بها. مضيفا في تصريحات إعلامية إن «التقسيم بالشكل الحالي يعتبر خطوة سيئة جدًا لأنه سيدفع إلى تكليف أشخاص مجاملة وربما دون كفاءة، وهذا لا يخدم الدولة إطلاقًا ويعيدها إلى المربع الأول... وهذا قد يدفع إلى طغيان الولاء للمناطق أكثر من الولاء للدولة».

انتهت مشاورات بوزنيقة في مرحلتيها، بالاتفاق على جملة من النقاط، وبتفاؤل طاغ على أغلب الطيف السياسي الليبي. وبالتوازي معها تعقد لقاءات أخرى في جنيف تسعى من خلالها الأطراف الدولية للخروج بحل نهائي يفضي إلى انتخابات تشريعية ورئاسية وإنهاء حالة الانقسام المؤسساتي لما له من تبعات سياسية واقتصادية خطيرة، لكن تجارب المؤتمرات السابقة رغم الزخم الإعلامي الذي أحيط بها لم تنجح في تحريك المياه الراكدة وانتهت في الأخير بحرب زادت في تعقيد الأوضاع الأمر الذي يحمل كل المشاركين في الحوارات الأخيرة أن يفكروا في حلول بعيدا عن الأهواء الشخصية والخوف من فقدان النفوذ.

> فهمت الرباط أن البقاء في موقع المشاهد لن يفيدها هي في مستوى لعب أدوار إقليمية هامة، ولن يفيد الليبيين شيء إذا غاب دور جيرانهم وأشقائهم وهم الأكثر معرفة بأزمتهم، وعلى ذلك اختارت المشاركة في أغلب المشاورات وكانت مقرا في نهاية ٢٠١٥ لاتفاق الصخيرات.

دول الجوار تتعهد الملف الليبي

مؤشر ايجابي في طريق انهاء الأزمة

عبد الباسط غبارة

في ظل التحركات الدولية المكثفة حول الملف الليبي وتصاعد وتيرة الاجتماعات والمشاورات بين الفرقاء الليبيين بحثا عن توافق سياسي ينهي سنوات الصراع في البلاد ،تتواصل مساعي دول الجوار لأخذ مكانها في حل الأزمة الليبية وانهاء خطر الصراعات وتمدد العنف الذي يتهدد هذه الدول خاصة لآثاره الأمنية والاقتصادية المُكلفة عليهم.

الى ذلك،تشهد دول الجوار الليبي تحركات متصاعدة في الملف الليبي،حيث استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيد ،الإثنين 12 أكتوبر 2020 رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالنيابة ستيفاني وليامز . وخصص اللقاء لبحث الترتيبات المتعلقة باحتضان تونس للاجتماع المباشر الأول لملتقى الحوار السياسي الليبي مطلع نوفمبر المقبل.

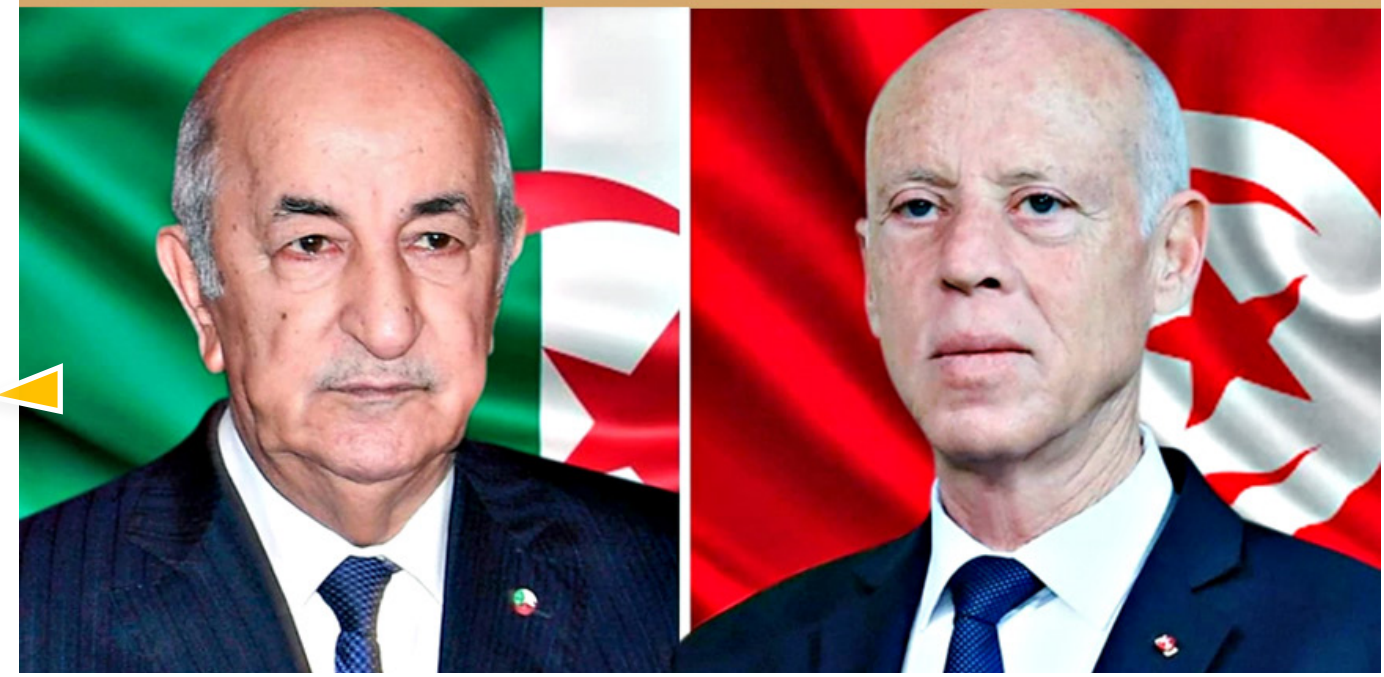

وكانت رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالإنابة ستيفاني ويليامز، أعلنت، مساء السبت، رسميا، احتضان تونس للمحادثات الليبية المرتقبة، خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.وأوضحت ويليامز في بيان نشرته البعثة الأممية أن تونس ستستضيف الاجتماع المباشر الأول لملتقى الحوار السياسي الليبي مطلع شهر نوفمبر المقبل، وذلك عقب إجراء المحادثات التمهيدية عبر الاتصال المرئي بسبب جائحة كورونا.

وأعرب الرئيس التونسي عن ارتياحه لتتويج مسار من التنسيق والتشاور بين تونس وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا باختيار بلاده لاحتضان هذا الاجتماع الهام الذي سيلتقي فيه كل الفرقاء الليبيين من أجل استئناف العملية السياسية، مؤكدا استعداد تونس لوضع كل الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للمساهمة في إنجاح هذا الاستحقاق الهام.

وجدد الرئيس التونسي تأكيده على ثوابت الموقف التونسي لحل الأزمة الليبية وفق مقاربة تقوم على وحدة ليبيا ورفض التدخلات الخارجية وإيجاد حل ليبي ليبي. وذكر بكل المساعي التي قامت بها تونس لتقريب وجهات النظر من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في ليبيا، مشيرا إلى أن هذا الحوار يندرج في إطار المقاربة التونسية للحل في ليبيا.

وبين أن تونس ليست في منافسة مع أي جهة كانت وأن الهدف المنشود هو إيجاد تسوية سلمية للأزمة في هذا البلد الشقيق. وعبر عن تفاؤله الكبير بمستقبل الأوضاع في ليبيا التي تستحق وضعا أفضل مما هي عليه اليوم.

ومن جانبها أطلعت ستيفاني ويليامز

> تتواصل مساعي دول الجوار لأخذ مكانها في حل الأزمة الليبية وانهاء خطر الصراعات وتمدد العنف الذي يتهدد هذه الدول خاصة لآثاره الأمنية والاقتصادية المُكلفة عليهم.

الرئيس التونسي على أهم مخرجات جولات الحوار المنبثقة عن مسار برلين، وقدمت له عرضا حول الترتيبات التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة استعدادا لهذا الحدث البارز، كما أعربت عن شكرها وامتنانها لسعيد ولتونس على دعم عمل البعثة وعلى الاستعداد الكبير الذي لمسته من بلادنا لإنجاح هذا الحوار.

وأشارت إلى ما لمسته من إرادة صادقة لدى مختلف الفرقاء الليبيين من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، معتبرة أن الحوار الذي ستحتضنه تونس، يعد فرصة حقيقية لتحقيق تقدم في العملية السياسية.

ولقي اختيار تونس لاحتضان الحوار الليبي القادم ترحيبا من الجزائر التي أجرى رئيسها عبد المجيد تبون اتصالا هاتفيا مع الرئيس التونسي قيس سعيد ظهر الاثنين 12 أكتوبر 2020 ، وتم خلال هذه المكالمة التطرق إلى العلاقات الثنائية بين البلدين بوجه عام، والأوضاع في ليبيا على وجه الخصوص، وفق بلاغ لرئاسة الجمهورية.

وقد عبّر الرئيس الجزائري عن ترحيبه بالحوار الليبي الليبي تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة والذي سيلتئم بداية شهر نوفمبر القادم في تونس، مؤكدا على أن الجزائر تقف دائما إلى جانب تونس.من جانبه، عبّر قيس سعيد على امتنانه للموقف الجزائري وعلى تقديره لمواقف الجزائر الثابتة، مشددا على أن التنسيق مع الأشقاء الجزائريين هو من ثوابت الدبلوماسية التونسية، وفق البلاغ ذاته.

وفي غضون ذلك،تواصلت، الاثنين، في العاصمة المصرية القاهرة، المباحثات الليبية حول المسار الدستوري الذي يتوقع أن يؤدي إلى إجراء انتخابات تشريعية، تعيد تكوين سلطة منتخبة من الشعب.وانطلقت،هذه المباحثات، الأحد، في العاصمة المصرية القاهرة، تحت رعاية الأمم المتحدة، اجتماعات لممثلين عن مجلسي النواب والأعلى للدولة الليبيين، وأعضاء هيئة الدستور.

وأكد رئيس المخابرات المصرية، عباس كامل، خلال كلمته بالجلسة الافتتاحية، تمسك مصر بمسار التسوية السياسية كحل وحيد للحفاظ على ليبيا وإعادة بناء دولة موحدة، قائلا «حان الأوان ليكون لليبيا دستور يحدد الصلاحيات والمسؤوليات حتى يتمكن الليبيون من مسائلة المسؤولين ومحاسبة المقصرين بما في ذلك من يستغل منصبه لتوجيه موارد الدولة الليبية لدعم الإرهاب بدلا من تحسين الأوضاع المعيشية».

وكانت القاهرة استضافت، في سبتمبر/ أيلول الماضي، محادثات بين قائد الجيش الليبي خليفة حفتر، ورئيس البرلمان عقيلة صالح؛ لبحث تطورات الأوضاع الميدانية في ليبيا وسبل دعم الحل السياسي في البلاد.وفي نهاية سبتمبر / أيلول الماضي، استضافت مدينة الغردقة المصرية، اجتماعات بين

> رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالإنابة ستيفاني وليامز:تونس ستستضيف الاجتماع المباشر الأول لملتقى الحوار السياسي الليبي مطلع شهر نوفمبر المقبل، وذلك عقب إجراء المحادثات التمهيدية عبر الاتصال المرئي بسبب جائحة كورونا.

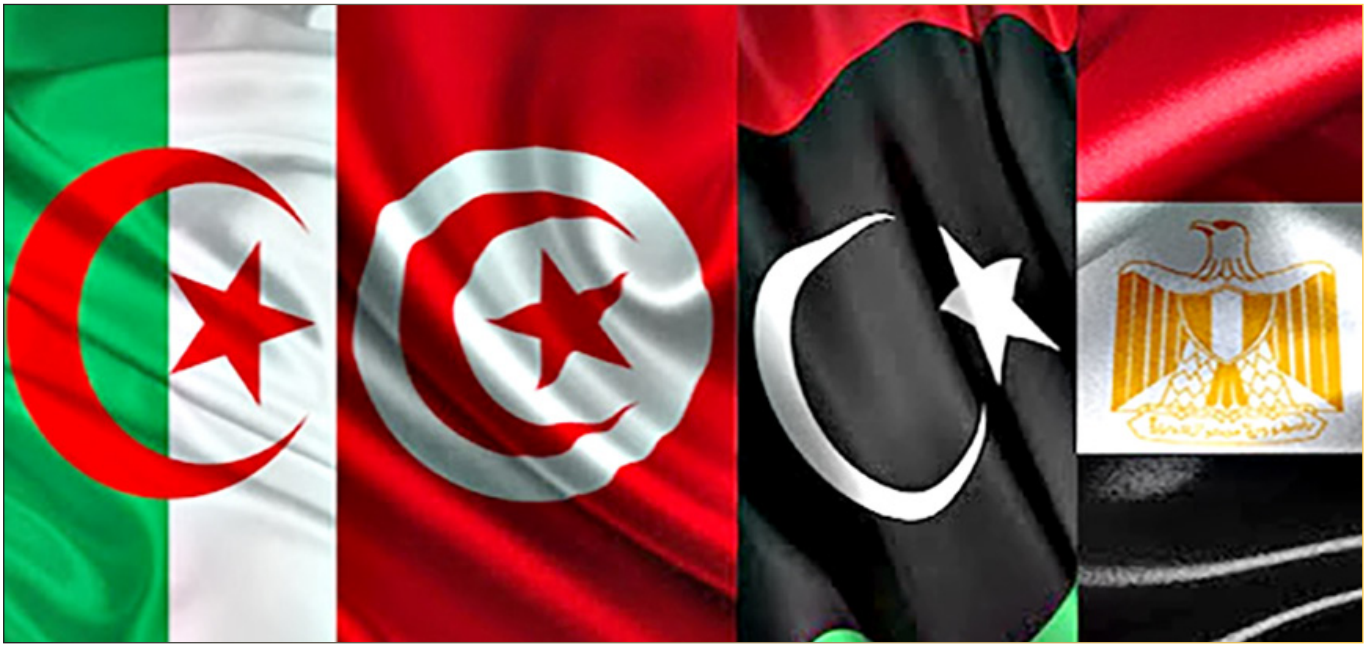

قيادات عسكرية وأمنية ليبية يمثلون شرقي وغربي البلاد، للاتفاق على المسارين العسكري والأمني، ولبحث استئناف المشاورات العسكرية، فضلا عن إنشاء لجنة عسكرية موسعة، لبحث دعم المؤسسة العسكرية.

وتأتي هذه التطورات بعد أيام قليلة من من استكمال الجولة الثانية من الحوار الليبي في بوزنيقة المغربية،تحت رعاية الأمم المتحدة،بين وفدا المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب الليبي ،والذي توج بالاعلان عن اتفاقات شاملة حول معايير وآليات التعيين في المناصب السيادية، المنصوص عليها ضمن المادة 15 من الاتفاق السياسي الليبي للصخيرات.

وتشير هذه التحركات الى استعادة دول الجوار لمكانتها المتقدمة في الملف الليبي،ونقل موقع «ارم نيوز» الاخباري عن المحلل السياسي الليبي محمد النالوتي،قوله إن «هذه المحطات السياسية الحوارية تضع الملف الليبي على السكة الصحيحة، وتعيد إلى دول الجوار اعتبارها ودورها الطبيعي في إيجاد الحلول السلمية والتسويات التي ترضي مختلف الأطراف وتخدم المصالح الليبية في الداخل ومصالح دول الجوار في آن واحد».

وأضاف النالوتي أن «خيار الاقتتال الذي ذهب إليه الليبيون على امتداد السنوات الأخيرة لم يفرز أي نتائج على الأرض، وتسبب في تدهور الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا، وأيضا كانت له تداعيات خطيرة على دول الجوار»،مشيرا الى أن «تونس من بين أكثر الدول حساسية للوضع الأمني الهش في ليبيا، ودفعت ثمن هذا الاقتتال الذي انعكس على هشاشة الوضع الأمني على حدود تونس الجنوبية وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما في الجنوب الذي كانت ليبيا تمثل متنفسا اقتصاديا كبيرا له».

وتسعى بلدان الجوار الليبي إلى إعادة تنشيط دورها في ليبيا خاصة وأنها تعاني كثيرا من تداعيات الازمة في هذا البلد منذ سنوات.وهو ما يمكن أن يتجدد في ظل تصاعد المخاوف من امكانية تحول الأراضي الليبية الى ملجأ جديد للعناصر الارهابية خاصة مع انتشار آلاف المرتزقة

> تواصلت في العاصمة المصرية القاهرة، المباحثات بين ممثلين عن مجلسي النواب والأعلى للدولة الليبيين، وأعضاء هيئة الدستور حول المسار الدستوري الذي يتوقع أن يؤدي إلى إجراء انتخابات تشريعية، تعيد تكوين سلطة منتخبة من الشعب.

الذين أرسلتهم تركيا من سوريا نحو ليبيا لدعم حكومة الوفاق المتحالفة معها.

وتخشى دول الجوار من تاثيرات الأوضاع في ليبيا على أمنها،فتونس شهدت عددا من الأحداث الدامية بسبب الإرهاب، وأودت بحياة الكثير من الأبرياء.فمنذ العام 2011، أصبحت أخبار الإرهاب أمرا شائعا في أوساط التونسيين،حيث ترسخ الإرهاب في البلاد وأصبحت أخباره مادة يومية في الساحة الإعلامية مع تعدّد العمليات التي ضربت البلاد وتسارعت وتيرتها على مدى السنوات الماضية.

أما الجزائر،فتعتبر إحدى أكثر الدول التي تتهددها المخاطر التى تشكلها الجماعات الإرهابية خاصة التي تنشط في الأراضي الليبية.وتثير حالة الفوضى وتمركز العناصر الارهابية في ليبيا،مخاوف السلطات الجزائرية التى باتت تعتبر حماية الحدود أولوية قصوى لتحصين نفسها ضد المخاطر الإرهابية.

من جهتها،عانت مصر من الإرهاب القادم من ليبيا بشكل كبير حيث تعرضت لعدة عمليات إستهدفت الأراضي المصرية.ولم يتوقف المسؤولون المصريون،عن التحذير من خطورة انتشار الإرهاب في ليبيا على مصر، وبالتالي على المنطقة بأسرها، في ظل ما تتلقاه هذه الجماعات من دعم من دول تسعى للاستثمار في الفوضى ومد نفوذها في المنطقة. ويرى مراقبون،أنه من الطبيعي جدا أن يكون لدول الجوار دور فعال ومؤثر فى الأزمة الليبية باعتبار أنها تتشارك مع ليبيا فى الحدود والمصالح، وبالتالي فى المسألة الأمنية والاقتصادية.ويشير هؤلاء لى أن دول الجوار تسعى للمساعدة فى استقرار ليبيا.ولطالما شددت تصريحات السياسيين الليبين على أهمية الدور خاصة في ملف مكافحة الإرهاب وحماية وتأمين الحدود المشتركة.

يرى مراقبون،أنه من الطبيعي جدا أن يكون لدول الجوار دور فعال ومؤثر فى الأزمة الليبية باعتبار أنها تتشارك مع ليبيا فى الحدود والمصالح، وبالتالي فى المسألة الأمنية والاقتصادية.

مدينة «سرت» جيوستراتيجيا الصراع وخطها الأحمر

نجاة فقيري

تعد مدينة سرت الليبية، مسقط رأس الزعيم الراحل معمر القذافي،الهدف الجيوستراجي الأبرز لطرفي النزاع في ليبيا وصمام أمان البلاد جغرافيا واقتصاديا، ما يجعل جل الأنظار المحلية منها والإقلمية وحتى العالمية تتجه نحو هذ ه المنطقة التي تقع في قلب الخريطة الليبية وفي منتصف المسافة بين عاصمتي النزاع الليبي بنغازي وطرابلس، حيث تبعد عن كليهما مسافة 500 كلم،وهي حلقة الوصل بين كل أنحاء ليبيا، شرقا وغربا و جنوبا.

وتعتبر سرت من أكثر المدن الليبية امتدادا على الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط، كما تملك أكبر مخزون غاز مكتشف في ليبيا، في «حوض سرت» الجوفي ، الذي يعد أحد أسباب تكالب القوى الخارجية منذ سنوات، للفوز بالامتيازات المستقبلية للتنقيب، والاستثمار في هذا الحوض الكبير، الذي يحوي أيضا مخزونا لا بأس به من النفط، حسب المؤسسة الوطنية الليبية للنفط.

كما تمتلك سرت، ميناءا»ميناء سرت التجاري» يعد الأكبر في ليبيا، إضافة إلى العديد من المنشآت الاستراتيجية، مثل مطار القرضابية الدولي،وتضم المدينة أيضا قاعدة جوية رئيسية، في القرضابي. ومن أهم و أبرز مزايا المدينة ذكرا لا حصرا، كونها بوابة الكنز الليبي» الهلال النفطي الليبي»، الذي يحوي أعلى نسبة بل معظمها من ذهب ليبيا الأسود و موانئ تصديره في أهم أربعة موانئ نفطية في البلاد، وهي رأس لانوف، البريقة، السدرة، الزويتينة» و التي تصدر 80 % من النفط الخام.

ويظل إسم سرت مرتبطا بالجفرة ليكونا معا أقوى خط عسكري في ليبيا، سرت بقاعدتها الجوية القرضابية والجفرة بقاعدة الجفرة الجوية الاستراتيجية لتمتد منطقة الوصل بين القاعدتين الإستراتجيتين والقويتين إلى 300 كلم. ما يجعل منهما «خط أحمر» يصعب قطعه أو تجاوزه،«خط دفاع لا يكسر وخط هجوم لا يقهر» أمام أية أطماع داخلية كانت أو خارجية.

وقد وصف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي سرت بأنها «خط أحمر» ينبغي ألا تتجاوزه قوات حكومة الوفاق التي تحضى بدعم المليشيات والمرتزقة الذين جندتهم تركيا ودججت بهم البلاد، وهدد السيسي بأن بلاده قد تضطر «للتدخل المباشر» في حال تعرض المدينة لأي تهديد.

في تطور آخر لجغرافيا الأزمة الليبية الكثيرة التصدعات والتغيرات، أكد الوزير الإيطالي لويجي دي مايو خلال لقائه مع نظيره المغربي ناصر بوريطة، بروما، على هامش تباحث التطور الذي

وصف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي سرت بأنها «خط أحمر» ينبغي ألا تتجاوزه قوات حكومة الوفاق التي تحضى بدعم المليشيات والمرتزقة الذين جندتهم تركيا.

أحرزه الحوار الليبي في بوزنيقة المغربية وما يحققه من تقدم بخطى ثابتة «وسط مخاوف وحذر»، أن الملف الليبي من أولويات عمل بلاده، التي تدعم الحوار بين الليبيين، كما تساند عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مشددا على ضرورة استئناف إنتاج النفط، وتثبيت الاتفاق على وقف إطلاق النار، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح في سرت والجفرة، وفقا للنهج التدريجي الذي اقترحته البعثة الأممية.

المنطقة المنزوعة السلاح حسب التعريفات السائدة هي « المنطقة التي يحظر فيها وجود أي مقاتلين أو أسلحة أو معدات أو مرافق عسكرية، والتي لا يجوز أن تنطلق منها أي أعمال أو نشاطات عدوانية تساند أو ترتبط بالعمليات العسكرية»، وغالباً ما ينطبق هذا الوضع على المناطق الواقعة على امتداد الحدود الدولية بين الدول المتنازعة عليها، لإبعاد شبح الحرب بينها، وهو ما لا ينطبق إلى حد ما على سرت الليبية.

وفي تعريف ثان هي «إقليما محددا تلتزم الدولة التي تمارس السيادة عليه وفقا لاتفاقية دولية، وخلال فترة زمنية معينة، بالامتناع عن وضع قوات عسكرية أو أمنية فيه أو إقامة منشآت أو تحصينات عسكرية عليه»، يمكن أن ينطبق هذا التعريف إلى حد ما على وضع سرت.

دعت بعض القوى الدولية والإقليمية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وتركيا، التي تواصل تحشيد المليشيات والزحف من الغرب الليبي، وكذلك الأمم المتحدة، إلى إقامة منطقة منزوعة السلاح في سرت، باعتبار ذلك مدخلا هاما لتهدئة الصراع وتسويته في ليبيا، خاصة بعد إعلان فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني وعقيلة صالح رئيس مجلس النواب وقف إطلاق النار بين طرفي الصراع. لكن ذلك قبل بمواقف متباينة تجاه هذه الدعوة محليا، إقليميا و دوليا أيضا.

في المقابل أكد اللواء خالد المحجوب

دعت بعض القوى الدولية والإقليمية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وتركيا، التي تواصل تحشيد المليشيات والزحف من الغرب الليبي، وكذلك الأمم المتحدة، إلى إقامة منطقة منزوعة السلاح في سرت.

مدير إدارة التوجيه المعنوي بالجيش الليبي أن «مدينة سرت آمنة ومسألة إقامة منطقة منزوعة السلاح بها غير واقعية»، من جانبه قال رمزي الرميح، مستشار المنظمة الليبية لدراسات الأمن القومي،في تصريحات خاصة لأحد المواقع الإعلامية «إن منطقتي سرت الجفرة لن تكون منطقة منزوعة السلاح،» مشيرا إلى أنه تم التأكيد على ذلك من جانب مصر والجيش الليبي.

وقال الخبير في الشؤون الليبية عبد الستار حتيتة في تصريح سابق، لأحد المواقع الإعلامية إن :»محاولة جعل سرت منطقة منزوعة السلاح يعود لأسباب كثيرة منها محاباة النظام التركي وضغوطه الشديدة على الدول الغربية وعلى أعضاء حلف الناتو لتحقيق مكاسب على حساب الشعوب الأخرى وعلى حساب دول في الإقليم ، والأمر الثاني أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن هناك وجود روسي كبير في ليبيا وهذا الإعتقاد ناجم عن الآلة الإعلامية التركية التي ظلت تضخم في الفترة الماضية من حجم الوجود الروسي في ليبيا»

المد والجزر في تطورات الصراع الليبي وخاصة بعد التدخلات الخارجية التركية وتدجيج البلاد بالمليشيات و المرتزقة و السلاح ،إضافة إلى تباين المواقف تجاه هذه الدعوة «لجعل سرت منطقة منزوعة السلاح» مع عديد القضايا التي تطفو كل مرة على سطح الأزمة لتزيدها تعقيدا رغم ما حققته الحوارات والمحادثات من تقدم كبير في اتجاه إرساء الحل السياسي بالبلاد، تجعل من الأمر»بعيد المنال».

في الوقت ذاته، تشهد ساحة الصراع الليبي اتهامات بالتحشيد بين أطراف النزاع، ما يجعل شبح الحرب يخيم «خلسة» على أعتاب سرت ما أكدته تصريحات وزير الدفاع بحكومة الوفاق الوطني الأخيرة «لن نتخلى عن سرت أو الجفرة أو أي شبر من ليبيا وماضون إلى

> أكد اللواء خالد المحجوب مدير إدارة التوجيه المعنوي بالجيش الليبي أن «مدينة سرت آمنة ومسألة إقامة منطقة منزوعة السلاح بها غير واقعية».

إعادة السيطرة على التراب الليبي بالكامل» إضافة إلى الإتهامات الكثيرة التي حملها التصريح لقوات الجيش الوطني الليبي بالتحشيد و التحضير لتحركات عسكرية ، قائلا»نحن مستعدون لصد أي عدوان».

كما أعلنت قوات «بركان الغضب»، الموالية لحكومة الوفاق، عن استنفار قواتها ووضعها في أعلى درجات الاستعداد والتأهب، مؤكدة بذلك استعدادها للإستمرار في التصعيد في ليبيا.

وحسب مواقع إعلامية محلية فقد نشرت قوات «بركان الغضب»، في بيان لها، أن هذه الخطوة جاءت بناء على معلومات وردت إليها، تفيد باحتمال شن الجيش الليبي، بقيادة خليفة حفتر، هجوما على عدد من المدن الواقعة غرب ليبيا، منها غريان وبني وليد وترهونة و أضاف المركز الإعلامي لمليشيات بركان الغضب أن أحد القوات التابعة لميليشيات الوفاق والتي يطلق عليها «قوة الشهيد 11-20»، رفعت درجة التأهب والاستعداد بكامل أفرادها وعتادها، وعلى جاهزية تامة للتعامل مع أي طارئ.

من جانبه نفى المتحدث الرسمي باسم الجيش الليبي أحمد المسماري، وجود رغبة لدى الجيش الليبي في التحرك العسكري، ردا على بيان سابق لوزارة دفاع حكومة الوفاق التي طالبت فيه قواتها برفع جاهزيتها لصد هجوم محتمل على مدن غريان وبني وليد وترهونة.

كما أكد بيان للجيش الوطني الليبي أن اتهامات التحشيد « إدعاءات لا أساس لها من الصحة فقواتنا ملتزمة بإعلان وقف اطلاق النار المعلن في القاهرة في الثامن من يونيو الماضي وملتزمة بتمركزاتها في مواقعها على خط سرت الجفرة» كما شددت في ذات البيان على أن «الجيش الوطني الليبي سيكون مع الخيار السلمي دائما ومع خيار الحرب إذا دعت الضرورة الوطنية».

تواصل الغنائم الليبية إسالة لعاب كثير،وتؤثث محادثات ونقاشات عديدة وتدخلات أكثر بكثير من المناداة بحق الليبيين في تقرير مصيرهم واختيار الطريق الأمثل لحل الأزمة. ولعل سرت «مغارة علي بابا» ومفتاح «الكنوز الليبية الثمانية»، النفط والغاز، الموانئ والقواعد الجوية، المواقع والمناطق الإستراتجية، المنافذ والبوابات نحو قلب ليبيا وخيراتها،هي نقطة انطلاق الحل الحقيقي للأزمة الليبية حسب ما يؤكده الخبراء والمحللون.

> نفى المتحدث الرسمي باسم الجيش الليبي أحمد المسماري، وجود رغبة لدى الجيش الليبي في التحرك العسكري، ردا على بيان سابق لوزارة دفاع حكومة الوفاق التي طالبت فيه قواتها برفع جاهزيتها لصد هجوم محتمل.

ليبيا منذ 2011

عنف متكرر وفوضى تستمر

رامي التلغ

منذ أحداث فبراير 2011،تعيش ليبيا على وقع فوضى معمّمة أفرزت حالة من الإنفلات الأمني المستمر هذا الواقع كان نتيجة حتمية لعدم الإستقرار السياسي و العجز عن إرساء مؤسسات سياسية مستقرة ممّا أثّر بشكل مباشر عن الوضع العام بالبلاد حيث تعطّلت العجلة التنموية و تردّت الوضعية المعيشية للمواطن الليبي.

إلى ذلك،تعيش البلاد منذ سنوات على وقع صراع الميليشيات حيث تفاقمت وتيرة الخلاف بين مسلحي طرابلس ومصراتة إثر تلاشي تحالفهم الوقتي تحت يافطة حكومة الوفاق.

هذا الخلاف كان نتيجة حتمية إثر بروز حالة من الصدام بين رئيس حكومة الوفاق فايز السراج ووزير داخليته فتحي باشاغا إذ يمثّل كلاهما تيارين مختلفين فالتيار الأول تمثله مصراتة بميليشياتها بقيادة باشاغا، والآخر تمثله طرابلس بميليشياتها، وتدين بالولاء للسراج.

ومثل إيقاف وزير الدّخلية عن العمل و أمر السرّاج بإجراء تحقيق بشأن الاعتداءات التي استهدفت المتظاهرين مقابل اتهام باشاغا ميليشيات تابعة للسراج بمهاجمة المحتجين السلميين، كما قام باستبعاده من اجتماعين أمنيين رفيعي المستوى النقطة التي قدحت الصراع المعلن بين الطرفين الذي لم يفتئ أن يترجم على الأرض.

ففي الشهر الماضي،بالتزامن مع زيارة باشاغا لتركيا أعلنت ميلشيات مصراتة النفير، وتموضعت في طرابلس، بغية حماية باشاغا حين عودته كما عبّرت الكتيبة 166 التابعة لدفاع الوفاق عن استعدادها للخروج عن الحكومة في صورة إبعاد باشاغا عنها.

في ذات الإطار،قال المتحدث بإسم القيادة العامة للجيش الليبي اللواء أحمد المسماري أن الصراع بين مسلحي الميليشيات في غرب البلاد ، يكشف عن المخاطر التي تتهدد السلم الأهلي، ويؤكد صواب موقف الجيش الداعي الى حل الميلشيات وجمع السلاح.وتابع أن مسلحي الميلشيات لا يلتزمون بالقانون ولا يعترفون بمفهوم الدولة ، وهم في غالبيتهم الساحقة من الإرهابيين والمرتزقة والمجرمين المتورطين في قضايا تستوجب محاكمتهم.

كما أعلنت العديد من المنظمات الحقوقية الدولية والمحلية الليبية إدانتها الشديدة للانفلات الأمني في العاصمة طرابلس، بسبب سيطرة الميليشيات والصراعات المسلحة بينها في المناطق السكنية.

> تعيش البلاد منذ سنوات على وقع صراع الميليشيات حيث تفاقمت وتيرة الخلاف بين مسلحي طرابلس ومصراتة إثر تلاشي تحالفهم الوقتي تحت يافطة حكومة الوفاق.

في تعبيرة أخرى عن الفوضى المستشرية في البلاد،تفاقمت حالات الإختطاف التي تستهدف الأجانب بالأساس حيث تعتبر من أكثر الجرائم إنتشارًا في ليبيا في ظل حالة الإنقسام السياسي الذي تعيشه البلاد من أكثر من تسع سنوات.

ففي نوفمبر 2015، تم اختطاف السفير الصربي وزميله الدبلوماسي عندما أوقفت مجموعة مسلحة قافلتهم فضلا عن اختطاف مجهولين عمالا فيليبينيين وعاملا كوريا من أحد مواقع مشروع النهر الصناعي جنوب البلاد سنة 2018.

الجمعة الماضي،أكدت الخارجية الهندية اختطاف 7 من رعاياها في ليبيا على يد مجهولين بالقرب من العاصمة طرابلس خلال توجههم إلى المطار لمغادرة البلاد.

وأوضح المتحدث باسم الخارجية الهندية أنوراغ سريفاستافا، أن حادثة الاختطاف وقعت في منطقة الشويرف الواقعة جنوب غرب ليبيا في 14 سبتمبر الماضي، وذلك أثناء توجه الرعايا الهنود إلى مطار طرابلس للعودة إلى بلادهم.

الإختطاف لا يمكن تصنيفه بأنه حوادث معزولة حيث أصبح ظاهرة و هناك من يتحدّث أنه أصبح تجارة تدرّ الكثير من الأموال في إطار الحصول على الفدية حيث تفرّقت عصابات السطو و الخطف على كامل أنحاء البلاد و تتواتر عمليات إختطاف الأجانب بما أن عملية الإبتزاز أسهل لما يتخذه الأمر من بُعد إعلامي واسع.

هذا لم يعرفه حدوده في ظل إستشراء الإفلات من العقاب و تهاوي المنظومة الأمنية و القضائية ما جعل المجال مفتوح أمام حكم العصابات.

إلى ذلك،أشارت بعثة الأمم المتحدة في بيان لها في وقت سابق، إلى أن «انهيار نظام العدالة الجنائية لم يترك

> قال المتحدث بإسم القيادة العامة للجيش الليبي اللواء أحمد المسماري أن الصراع بين مسلحي الميليشيات في غرب البلاد ، يكشف عن المخاطر التي تتهدد السلم الأهلي، ويؤكد صواب موقف الجيش الداعي الى حل الميلشيات وجمع السلاح.

للضحايا والعائلات سبيلاً لجبر الضرر، حيث إن احتجاز الرهائن واختطاف المدنيين وتعذيبهم وقتلهم من جرائم الحرب التي يجب أن تتعقبها العدالة الجنائية» داعية الأطراف الليبية إلى ضرورة معالجة قضية المفقودين والمختطفين كأحد تدابير بناء الثقة للوصول إلى تفاهمات سياسية، وصولا إلى سيطرة فعلية على الأرض تمنع تلك الجرائم وتضمن سلامة المواطنين.

عدم توحيد المؤسسات و حالة الصراع السياسي المتواصل جعل من الحدود الليبية وجهة مغرية لتجار البشر لتكون محطة الوصل و العبور بين إفريقيا و أوروبا،ما فتح المجال لهم لاستغلال ظروف عيش قاسية تمر شعوب إفريقيا جنوب الصحراء لتحقيق ثراء سريع بشكل ينتهك حرمة البشر.

فحسب تقرير لمنظمة العفو الدولية نشر في وقت سابق فإن اللاجئين الذين تضمهم مراكز الاحتجاز الليبية، معظمهم من دول تشاد والنيجر والسودان وإريتريا والصومال وغامبيا ومالي ونيجيريا والسنغال وتوغو، بالإضافة إلى دخول أعداد كبيرة من مصر وباكستان وبنجلاديش، من الباحثين عن فرصة للسفر إلى أوروبا عن طريق البحر، في رحلة هجرة غير شرعية.

هذا التدفّق المتسارع للمهاجرين جعل من مراكز الإيواء ،التي عجزت عن استقبال العدد الكبير من الوافدين و توفير الحد الإنساني،تمثّل كابوسًا حقيقيا.

من ذلك،كشف تقرير صادر عن منظمة إنسانية بشاعة و لاإنسانية المعاملة التي يتعرض لها المهاجرين داخل أسوار مراكز الإحتجاز تمثل في تعرض مهاجرات حوامل لإجهاض قسري داخل معسكر احتجاز قرب العاصمة الليبية طرابلس.

وقال تقرير منظمة «أمل البحر الأبيض المتوسط»، التي تنفذ برنامجًا للاجئين والمهاجرين بتمويل من اتحاد الكنائس الإنجيلية في إيطاليا، إن «الرجال والنساء يوضعون في زنازين منفصلة، وفي الليل يقوم 4 حراس يتبعون لميليشيا حكومية بجلب واحدة من النساء واغتصابها بشكل متكرر»، مشيرًا إلى أن ذلك تم «لأكثر من عام».

في ذات الإطار،قالت وزارة الأميركية

> بعثة الأمم المتحدة :»انهيار نظام العدالة الجنائية لم يترك للضحايا والعائلات سبيلاً لجبر الضرر، حيث إن احتجاز الرهائن واختطاف المدنيين وتعذيبهم وقتلهم من جرائم الحرب التي يجب أن تتعقبها العدالة الجنائية».

United Nations Support Mission in Libya
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

إن المهاجرين في ليبيا معرضون بشدة «للدعارة والعمالة»، بمن في ذلك «أولئك الذين يبحثون عن عمل في ليبيا أو يعبرونها في طريقهم إلى أوروبا»، مؤكدة عدم تحرك القضاء الليبي لإدانة مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر بمن فيهم ضد مسؤولين.

ويشير تقرير الخارجية الأميركية إلى تعاون وتنافس جماعات مسلحة مختلفة وعصابات وشبكات إجرامية ومهربين في تهريب المهاجرين والاتجار بهم إلى ليبيا مرتكبين انتهاكات جسيمة بحقهم.كما لم يخفي مراقبين دوليين من خلالهم إفاداتهم تواطئ العديد من الجهات الرسمية الليبية في عمليات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، بمن في ذلك مسؤولو خفر السواحل الليبيون وعناصر الجماعات المسلحة المدمجة رسميًا في مؤسسات الدولة.

قصارى القول،يرى مراقبون أن مختلف تمظهرات الأزمة التي برزت في مجالات مختلفة مردّها ومأتاها واضح هو إختلال هيكلي في مؤسسات الدولة ناتج عن صراع سياسي إتخذ منحى مليشيوي مغلف بدوافع قبلية ما جعل إمكانية إضفاء مؤسسات مستقرة تسهر على راحة الليبيين أمر مازال بعيد المنال خاصة في ظل تغلغل دول أجنبية من خلال وكلائها في الداخل الليبي ليس من مصلحتها عودة الإستقرار و إرساءُ المصالحة الوطنية الشاملة.

التدفّق المتسارع للمهاجرين جعل من مراكز الإيواء ،التي عجزت عن استقبال العدد الكبير من الوافدين و توفير الحد الإنساني،تمثّل كابوسًا حقيقيا.

العقوري يكشف تفاصيل ما تم الاتفاق عليه في بوزنيقة المغربية

حوار/ همسة يونس

أعلن وزير خارجية المغرب ناصر بوريطة، عن الوصول لتوافقات مهمة بعد جولة المفاوضات الليبية في بوزنيقة الأسبوع الماضي، مؤكداً «توصلهم إلى تفاهمات على توزيع المناصب السيادية». وأكد بوريطة أن الحوار السياسي الليبي الليبي في بوزنيقة المغربية، مكن من التوصل إلى توافقات، مشدداً على الحياد الإيجابي من المغرب في مساعدة الليبيين.

جاء هذا عقب جولتين من مفاوضات واجتماعات مطولة، جمعت بين ممثلين من مجلس النواب، ومجلس الدولة في مدينة بوزنيقة المغربية، حول توزيع المناصب السيادية في البلاد، ولمزيد من التفاصيل كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية»، هذا الحوار مع رئيس وفد مجلس النواب في اجتماعات بوزنيقة، يوسف العقوري، وإلى نص الحوار:

ما هي أبرز النقاط المتفق عليها في بوزنيقة؟

أبرز النقاط التي تم الاتفاق عليها خلال اجتماعات بوزنيقة المغربية، هي توزيع المناصب في المؤسسات السيادية في ليبيا على أساس جغرافي وهي الأقاليم الثلاث التي تتشكل منها ليبيا، وكذلك الاتفاق على معايير توليها، وهذه المناصب المنصوص عليها في المادة الخامسة عشر من اتفاق الصخيرات التي تم توقيعه العام 2015 م.

ما أهمية اتفاق بوزنيقة؟

أهمية الاتفاق بين مجلس النواب ومجلس الأعلى للدولة حول تنفيذ المادة 15 واستنادا إلى مبادرة رئيس مجلس النواب عقيلة صالح بتوزيع المناصب السيادية على أساس التقسيم الجغرافي، أنه سيسمح باستئناف العمل باتفاق الصخيرات ويمهد الطريق للاتفاق حول تشكيل حكومة وحدة وطنية وإنهاء الانقسام في البلاد.

هل ستلتزم الأطراف الليبية بالاتفاق؟

لقد أكد مجلس النواب حرصه على حل الأزمة الراهنة سياسيا عبر الحوار، وكذلك حرصه على الالتزام بالاتفاقية المبرمة مع مجلس الأعلى للدولة

> أبرز النقاط التي تم الاتفاق عليها خلال اجتماعات بوزنيقة المغربية، هي توزيع المناصب في المؤسسات السيادية في ليبيا على أساس جغرافي وهي الأقاليم الثلاث التي تتشكل منها ليبيا، وكذلك الاتفاق على معايير توليها.

بعد العودة إلى رئاسة مجلس النواب والتصويت عليها من أعضاء البرلمان، وننتظر من الأطراف الأخرى أن تلتزم أيضا تغليبا للمصلحة العامة ولتجنيب البلاد مزيد من النزاع والانقسام، فهذه فرصه تاريخية يجب استغلالها.

ما هو دور القوى الدولية في حماية الاتفاق؟

لقد أشاد المجتمع الدولي كثيرا بالاتفاق، ونحن ننتظر من المجتمع الدولي دعم اتفاق السلام وكذلك الوقوف بحزم ضد أي تدخلات خارجية، واعتبار أي تدخل خارجي في ليبيا تهديدا للسلام والاستقرار في البلاد والمنطقة، وكذلك المشاركة لاحقا في دعم بناء مؤسسات الدولة الليبية، وسيكون هذا عملا رئيسيا في نجاح الاتفاق.

ماذا عن موقف البرلمان من مسألة توزيع المناصب؟

لقد أكدنا كمجلس للنواب أن معايير تولى المناصب هي الكفاءة والنزاهة، وكذلك العمل بمبادرة رئيس مجلس النواب بتوزيع المناصب السيادية حسب المعيار الجغرافي، واستنادا إلى أن ليبيا تتكون من ثلاث أقاليم.

كيف يفسر رفض بعض الأطراف لاتفاق بوزنيقة؟

لقد رحب المجتمع الدولي كثيرا بالاتفاق وأبدى استعداده لدعم النتائج ومعاقبة كل من يسعى لإفساده، بالطبع هناك البعض ممن يسئ فهم بنود الاتفاق، كما أن بعض الأطراف لديها مصالح خاصة تتعارض مع الوصول لاتفاق سلام، نحن أكدنا كمجلس نواب انفتاحنا على الجميع وحرصنا على التشاور مع جميع الأطياف السياسية والمجتمع المدني، وبالنسبة للاتفاق فسوف يتم اعتماده بعد العودة لرئاسة مجلس النواب وتصويت مجلس النواب عليه احتراماً للقواعد للديمقراطية التي تنظم هذه الأمور.

> أكد مجلس النواب حرصه على حل الأزمة الراهنة سياسيا عبر الحوار، وكذلك حرصه على الالتزام بالاتفاقية المبرمة مع مجلس الأعلى للدولة بعد العودة إلى رئاسة مجلس النواب والتصويت عليها من أعضاء البرلمان.

> هناك البعض ممن يسئ فهم بنود الاتفاق، كما أن بعض الأطراف لديها مصالح خاصة تتعارض مع الوصول لاتفاق سلام.

كاريكاتير

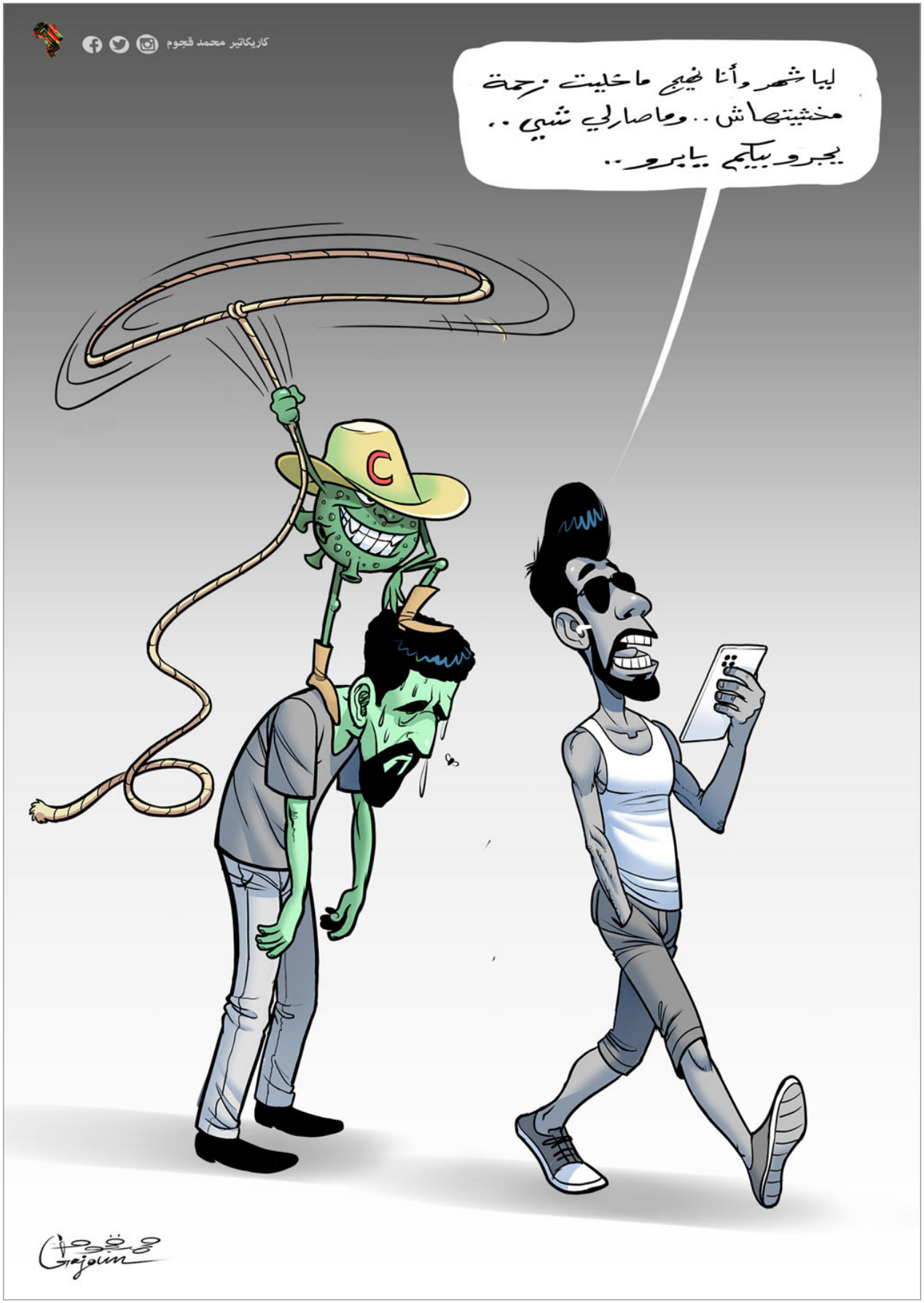

محمد قجوم